

دور نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين في تدويل المشكلة الجزائرية

الجامعة العالمية للنقابات الحرة أنموذج

إعداد الأستاذ: ليتيم عيسى

- جامعة باتنة -

ملخص

إن هذه المقالة ، تبرز جانب مهم في نشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين خدمة للقضية الوطنية، في اتجاه الجامعة العالمية للنقابات الحرة وجهوده في دفعها نحو تبني القضية الجزائرية نظرا للمكانة الدولية الكبيرة التي تحتلها هذه الأخيرة، ليس في أوروبا فقط بل في أمريكا، إفريقيا وآسيا، فهل وفق في ذلك وما موقف الجامعة العالمية للنقابات الحرة من المشكل الجزائري

Résumé

cet article est modeste, un aspect important de l'activité de l'Union générale des travailleurs algériens servir la cause nationale, dans la direction de confédération libre de syndicats mondiaux et ses efforts pour pousser vers l'adoption de l'affaire algérienne en raison de la grande position internationale occupée par ce dernier qui, non seulement en Europe mais aussi en Amérique, en Afrique et en Asie,

مقدمة

لقد كان قرار جبهة التحرير إنشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين، مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتوسع العام لكفاح التحرير واستجابة لتطلعات الطبقة العاملة الجزائرية في تأسيس نقابة خاصة بهم، ورغبتها في الإسهام وفق إطار منظم وفعال في الكفاح التحريري الذي يقوده الشعب الجزائري.

ساهم الاتحاد العام للعمال الجزائريين بفصل سياسة الرشيدة المتفتحة على جميع التنظيمات النقابية في العالم، من كسب تأييد الطبقة العاملة في العالم للقضية الجزائرية، خاصة مساعدة العمال اللاجئين في تونس والمغرب والرافعة عن الجرائم التي ترتكبها فرنسا في الجزائر.

نشأة وهيكلية الاتحاد العام للعمل الجزائريين.

تأسس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956 بالجزائر ، وكان أقوى مركزية نقابية جزائرية محضة، أحرزت منذ البداية على تأييد جبهة التحرير الوطني، وشاركت في دعم النضال التحريري الجزائري، حسب الخطة المرسومة من طرف جبهة التحرير الوطني .⁽¹⁾

ارتبطت هيكله الاتحاد العام للعمال الجزائريين، بهيكله جبهه التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، سواء بالداخل أو بالخارج.

- على الصعيد الداخلي ارتبط أعضاءه بجيش التحرير، ونقلوا عنه هيكلته، فامتدت فروعه من الولاية إلى المنطقة إلى الناحية، أما على الصعيد الخارجي فلم تعرف حتى الوزارة التي كانت وصية عليه

من تاريخ إنشائه في فيفري، سير الاتحاد العام للعمال الجزائريين من طرف سكرتاريا من خمسة أعضاء، تضم عناصر انتقلت من الكنفدرالية العامة للشغل (CGT)، وبحلول مارس 1956 تحددت معالم الهيكله بصورة أكثر دقة، وكانت في مجملها صورة طبق الأصل عن هيكله الكنفدرالية العامة للشغل إذ تشكلت المركزية من:

- نقابي المؤسسات والوراشات

- الاتحادات المحلية

- الاتحادات الإقليمية الخاصة بالمناطق

- الاتحادات الوطنية الوظيفية

- بعد إلقاء القبض على عناصر من السكرتارية العامة أصبحت تنظيمات إدارة الاتحاد العام للعمال الجزائريين تتكون من:

- لجنة تنفيذية مكونة من 43 عضو

- مكتب الجزائر، ويضم سكرتارية بها مكلفين بالخزينة، وتنظيم وتعليم الإطارات إضافة إلى العديد من الممثلات تختص بالتجنيد، الدعاية، الصحافة

- سكرتارية النيابة

- لجنة رقابة⁽²⁾

بداية من عام 1957 دعي الاتحاد لمساندة الدعوة إلى الإضراب العام، لمدة 8 أيام الذي أعلنته جمعية التحرير الوطني لدعم طرح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة في جانفي 1957، وقد صرح على إثره "رشيد عبد العزيز السكرتير العام، لمبعوث إذاعة طنجة" أن الاتحاد لن يقبل بأي شرط تصنعه فرنسا أمام المفاوضات وأن الحل الوحيد لوقف إطلاق النار هو القبول بتأسيس حكومة، ستكون كفيلة بمناقشة ذلك، كما طالب في تصريحه باعتراف الحكومة الفرنسية بالاتحاد العام للعمال الجزائريين وإطلاق سراح التابعين له. (3)

نتيجة لظروف إضراب الثمانية أيام وما نتج عنه، تعرض الاتحاد إلى موجة اعتقالات شديدة وإغلاق لمقراته وملاحقات قضائية للعديد من مسيريه، وفرض الإقامة الجبرية على آخرين، وهو ما أدى إلى خلق ممثليه خارجية لهذا التنظيم، اتخذت من تونس مقرا لها، بساحة محمد علي هاتف رقم 347/370، كان من أعضائها في أكتوبر 1958 "مولود قايد" خلفا لعبد العزيز رشيد، أما الأمانة العامة فقد ضمت السادة: سافي بوديسة، أحمد دمرجي، دحمون دكار، أمبارك جيلالي عبد القادر، معاشو، كما أنشأ الاتحاد في مارس 1957 الودادية العامة للعمال الجزائريين بفرنسا بدافع تنظيم العمال المغتربين في العمل التحرري الذي نقوده جبهة التحرير الوطني، وأعلن الاتحاد خلال هذه الفترة عن عدد 150.000 عامل منظم في 100 نقابة تابعة له مقابل 96.000 خلال عام 1856. (4)

أهداف الاتحاد العام للعمال الجزائريين مرتبطة بالطبع بأهداف جبهة التحرير الوطني، تشمل تدويل المشكلة النقابية الجزائرية والتجنيد الفعال لكل عمال العالم من أجل تأييد قضية الشعب الجزائري المكافح، ولتجسيد هذه الأهداف تبني الاتحاد سياسة واقعية برغماتية متفتحة تتناسب مع ظروف الحرب الباردة، وتقوم على المحافظة على علاقات مع جميع المراكز النقابية في العالم التي تبدي استعدادا لدعم كفاح الشعب الجزائري بغض النظر عن انتماءاتها الإيديولوجية

فبالرغم من انضمامه المبكر إلى الجامعة العالمية للنقابات الحرة فقد أعلن في مناسبات عدة على مبدأ ثابت هو " أن ذلك لا يجب أن يفرض علينا قطع العلاقات مع قسم هام من الطبقة العمالية وأن ندير ظهرنا باحتقار لنصف الإنسانية.⁽⁵⁾

هذه المداخلة ستقتصر على دراسة جهود الاتحاد العام للعمال الجزائريين في تدويل المشكل الجزائري على مستوى الجامعة العالمية للنقابات الحرة، وموقف هذه الأخيرة من القضية الجزائرية، عبر تتبع مواقف النقابات المنضوية تحت لوائها: نقابات المغرب الغربي، النقابة الأمريكية ثم الجامعة العالمية للنقابات الحرة في مختلف اجتماعاتها ومواقفها من عام 1956- إلى عام 1926.

انضمام الاتحاد العام للعمال الجزائريين للسيسل، الخلفيات والأهداف:

تأسست هذه الفدرالية بتاريخ 7 ديسمبر 1949 من قبل النقابات الراضية للفدرالية العالمية للنقابات المهيم عليها من طرف الشيوعيين، تضم في صفوفها 225 عضوا من 148 بلدا، كانت هذه الجامعة تسعى إلى التصدي لتيار الشيوعية التي أصبحت تهيمن على جزء هام من العالم.

وتؤمن بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وبأن التخلص من الاستعمار مرحلة أساسية لا يمكن بدونها أن يتحقق التحرر الاجتماعي.⁽⁶⁾

لما كان الاتحاد العام للعمال الجزائريين منذ تأسيسه في 24 فيفري 1956 في طليعة النضال الوطني التحرري ضد الاستعمار، إيمانا منه أن تحقيق الاستقلال السياسي شرط أساسي لوضع حد للاستغلال الاقتصادي، ونتيجة للمبادئ التي تؤمن بها السيسل، والتي توافقت مع مبادئ وأهداف وتوجهات الاتحاد العام للعمال الجزائريين، أعلن هذا الأخير انخراطه فيها والتزامه بميثاقها، واعتبرت قيادته ذلك انتصارا سياسيا للمركزية النقابية في الجزائر ولجبهة التحرير الوطني.⁽⁷⁾

وبررت انضمامها إلى الجامعة العالمية للنقابات الحرة بما يلي:

- تكذيب وتفنيذ الإشاعات التي مفادها أن الاتحاد العام مركزية شيوعية في خدمة موسكو. (8)

- الرغبة في كسب الطبقة العاملة في المعسكر الغربي للفصيلة الجزائرية، بعد أن ضمنت مبدئياً تأييد الطبقة العاملة في الكتلة الشرقية. (9)

- الرغبة في تكوين جبهة مغاربية موحدة بسبب تواجد الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد المغربي في السيسل.

- احتلال فدرالية القوة العالمية القريبة من حكومة غي مولي لمكانة هامة في السيسل مما يجعل الاتحاد يبحث عن إظهار الحقائق حول الواقع الذي نشوهه هذه الأخيرة. (10)

ويتضح من هذا أن اختيار الاتحاد العام للعمال الجزائريين لورقة الجامعة العالمية للنقابات الحرة كان اختياراً استراتيجياً، سيمكن الاتحاد العام للعمال الجزائريين من تحقيق مكاسب كبيرة للقضية الجزائرية، نظراً للمكانة التي تحتلها هذه النقابة ليس على المستوى الغربي فقط بل على مستوى آسيا، وإفريقيا، وأمريكا، هذا إلى جانب قطع الطريق على الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين الموالى لحركة مصالي الحاج، من تكريس علاقاته مع هذه النقابة، وحسر مجال تأثيره في الجامعة العالمية للنقابات.

الاتحاد العام للعمال الجزائريين ونقابات شمال إفريقيا:

تبنى الاتحاد العام للعمال الجزائريين نفس اهتمامات جبهة التحرير، بتأكيد عهده عبر موثيقه الرسمية على مبدأ وحدة العمل النقابي في شمال إفريقيا، حيث ورد في إحدى بياناته ما يلي: « إن منظماتنا تعمل دون توقف على تقريب وجهات النظر في أوطان الشمال الإفريقية ولإيجاد تصميم اقتصادي واجتماعي وسياسي لإفريقيا الشمالية كلها. (11)

في إطار السعي لتوحيد الحركة النقابية الشمال إفريقية، وإشراك العمال في تحرير شمال إفريقيا من جميع التقييدات الاستعمارية والنهوض بواقعها الاقتصادي والاجتماعي، عقد المؤتمر النقابي الشمال إفريقي في طنجة أيام 20- 21- 22 أكتوبر 1957 بمشاركة ممثلين عن الاتحاد المغربي للشغل، والاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد التونسي للشغل والاتحاد الليبي للشغل، واستعرض المؤتمر في بداية أشغاله نشاط الاتحادات، وسير التطور السياسي والاقتصادي في الأقطار المغاربية الأربعة، وعلاقات النظام النقابي الشمال إفريقيا مع المنظمات النقابية الأجنبية والدولية.

شكلت القضية الجزائرية - وهذا بالطبع مرتبط بالمكانة التي يشغلها الاتحاد العام للعمال الجزائريين بين النقابات المغاربية- محور اهتمام المؤتمر، وتوصل إلى فكرة أن حرب الجزائر هي العامل الأساسي للتوتر السائد على العلاقات الفرنسية المغاربية، ومصدر الاضطراب الدائم، والعامل الذي يعرقل التطور الاقتصادي والاجتماعي لشمال إفريقيا وهي فوق ذلك يشكل حضرا كبيرا على الأمن والسلام في العالم.

جاءت اللائحة التي صادق عليها المؤتمر في مستوى هذا الفهم و الوعي النقابي لمشاكل شمال إفريقيا، إذ نصت بشأن المشكلة الجزائرية على ما يلي:

- يلاحظ المؤتمر أن السياسة الفرنسية في الجزائر لم تقر حسابا لتوصيات الأمم المتحدة في جلستها الحادية عشر، ولا بمقررات الاتحادية الدولية للنقابات الحرة في مختلف اجتماعاتها، وان الحكومة الفرنسية مندفة بإصرار في سياسة القمع الوحشي ضد مجموع السكان الجزائريين من هتك جميع الحريات الفردية والجماعية، والاعتقالات والتعذيب ضد شعب يكافح من أجل استقلاله.

- يؤكد ما تتمسك به الطبقات الشمال إفريقية العاملة من إرادة ثابتة لمضاعفة نشاطها من أجل استقلال الجزائر ويدعوا جميع العمال إلى إحياء فاتح نوفمبر وهو يوم ذكرى الثورة الجزائرية.

- يلح بقوة على كل الاتحاديات الدولية للنقابات الحرة لكي تسعى لدى الحكومة الفرنسية وجميع المنظمات الدولية في سبيل إيجاد حل للمشكل الجزائري طبقا لتقرير مؤتمر تونس وتطلب منها أن تنظم يوم تضامن في فائدة الجزائر .

- يطلب من الأمم المتحدة إدانة السياسة التي تسلكها فرنسا في الجزائر وإعلانا صريحا لحق الشعب الجزائري في الاستقلال طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ودعوة الحكومة الفرنسية لتحرير جميع المعتقلين النقابيين والسياسيين ومنهم ضحايا عملية القرصنة التي قامت بها السلطات الفرنسية يوم 10/22 1956 دون مراعاة للقانون الدولي.

صاغ المؤتمر برنامج متكامل لتنمية اقتصادية واجتماعية في شمال إفريقيا، الذي يمر عبر التخلص من نظام الميثاق الاستعماري واستغلال الإمكانيات المتوفرة، ويمكن تلخيص محاوره في النقاط التالية:

- تحرير التجارة الخارجية من الاحتكار الأجنبي، وتنمية المبادلات التجارية مع جميع البلاد.

- تنمية العلاقات الاقتصادية بين أقطار الشمال إفريقي وتقرير سياسة جمركية مشتركة.

- يؤكد أن الصحراء جزء لا يتجزأ من أقطار الشمال الإفريقي الأربعة، يجب تحريرها واستثمارها استثمارا مشتركا.

- وضع نظام اجتماعي موحد، يأخذ بعين الاعتبار حقوق العمال، مع الاهتمام بمراكز التكوين المهني.

- حرية التعبير والاجتماع.

- التأمين الاجتماعي، وتوسيع مجاله ليشمل السكن، المنح العائلية.

- توفير فرص العمل، وإجراءات التقاعد، ولعطل المدفوعة الأجر.

وفي المجال الدولي أكد المؤتمر تضامه مع جميع عمال العالم الذين يكافحون من أجل التقديم الاجتماعي والحرية، ويجدد دعوته إلى الوحدة النقابية في العالم تحت إطار الاتحادية الدولية للنقابات الحرة.⁽¹²⁾

عبر هذا المؤتمر على الوعي الذي بلغته التنظيمات النقابية الشمال إفريقية بتفهمها لتحديات المرحلة التي تمر بها المنطقة، وكشفت عن استعدادها للإسهام في المشروع الذي تخوضه شعوب المنطقة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية الذي يمر أولاً قبل كل شيء بالقضاء على جو الخوف والاضطراب الناتج عن حرب الجزائر.

تعززت مكانة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والقضية الجزائرية مغاربيا في مؤتمر جنيف النقابي يومي 8 و 9 مارس 1958 الذي ضم المنظمات النقابية الأربعة، تحت إشراف الجامعة العالمية للنقابات الحرة.⁽¹³⁾

الذي تحول إلى محاكمة حقيقية للجامعة، حيث اجتمع ممثلوا تلك المنظمات على اتهامها بعدم اتحاد مواقف شجاعة وإجراءات أكثر فاعلية وبأنها لم تستخدم دائما كل ما لديها من إمكانيات لدعم القضية الجزائرية، كما اتهموها بأنها لم تتدد بالشدة وبالسرعة المطلوبين اعتداءات السلطة الفرنسية على قرية سافية سيدي يوسف في 1958/12/8، ردا على أعمال الثوار الجزائريين على الحدود التونسية الجزائرية، وبأنها لم تتخذ موقفا ضد قرار تلك السلطات في 1958/02/09 إقامة "المنطقة العازلة" وبأن المساعدات التي تقدمها للاجئين الجزائريين في تونس والمغرب غير كافية، ودعا ممثلو تلك المنظمات السيسل إلى اتخاذ موقف الهجوم ومساعدة شعوب المغرب الغربي ومنظماته النقابية على حل مشاكل هذه المنطقة "غير قابلة للتجزئة" مؤكداً أن عمال المغرب الغربي وخاصة الجزائريين، بدأوا يفقدون الثقة في "العالم الحر" وفي الحركة النقابية الحرة، وأن شعوب المغرب العربي ستجد نفسها تحت ضغط الأسلحة الغربية مضطرة إلى عدم التمييز بين الجنرال "فرانكو" ومتحدثين آخرين باسم "العالم الحر" من بينهم قادة المنظمات النقابية الغربية وأن قيام الغرب بتقديم

المساعدات لفرنسا في حربها على الجزائر سيؤدي إلى عدم التمييز بين السيسل والحكومات الغربية، وأن موقف الجامعة من القضية الجزائرية المتسم "بالتقصير والتردد" يتناقض مع إرادة شعوب المغرب العربي وقضيتهم المشتركة "القضية الجزائرية"، وأن وجود تلك الجامعة في المغرب مهدد بالزوال. (14)

وفي ختام المؤتمر طالب المجتمعون فرنسا بوضع حد للحرب الدائرة في الجزائر، والاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، والإقرار الفوري لكافة الحريات، وإطلاق سراح جميع الوطنيين الجزائريين المعتقلين أو المسجونين بسبب مشاركتهم في الحركة التحررية، والبدء بإجراء مفاوضات بينها وبين جبهة التحرير الوطني بصفتها الممثل الشرعي للشعب الجزائري، على أساس الاعتراف للشعب الجزائري بحقه في الاستقلال واحترام حرية جميع السكان في الجزائر ومصالحهم، وأعرّب المؤتمر عن يقينهم بأن السلام العالمي والعلاقات بين المغرب العربي سيظلان معرضين للخطر مادام الشعب الجزائري لم ينل استقلاله. (15)

وأدى هذا الموقف الموحد، الذي اتخذته المنظمات النقابية المغاربية في هذا المؤتمر إلى دفع الجامعة العالمية للنقابات الحرة على إعلان التزامها بتنفيذ قرارات المؤتمر المتعلقة بالقضية الجزائرية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإجبار الحكومة الفرنسية على إطلاق سراح المعتقلين الجزائريين والعدول عن قرارها إنشاء المنطقة العازلة، كما جثت الجامعة جميع المنظمات النقابية المنخرطة فيها من أجل الضغط على حكوماتها لمطالبة السلطات الفرنسية بالشروع في إجراء مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني لإنهاء الحرب في الجزائر

لتوضيح المسألة أكثر نشرت جريدة المجاهد مجهودات الجامعة العالمية للنقابات الحرة، استجابة لمؤتمر جنيف نوجزها فيما يلي:

1) بعث الكاتب العام الجامعة العالمية للنقابات الحرة، برسالة إلى رئيس الوزراء الفرنسية يوم 25 مارس 1958 جاء فيها: أود أن ألاحظ لكم فيما يخص مسألة إيقاف النقابيين بأن

الجامعة قد اضطرت إلى إحاطة مكتب الشغل الدولي، ببعض التصرفات التي صدرت منكم ضد عدد من النقابيين الجزائريين الذين قبضتم عنهم دون أي ترتيب قضائي وأن مكتب الشغل مع مراعاته للآراء التي عبر عنها مجلسها الإداري خلال دورته 137 و 138 والتي تشير إلى أن النقابيين الموقوفين ألحقت بهم تهمة سياسة أو جنائية تعتبرها الحكومة الفرنسية خارجة عن نطاق حركتهم النقابية، إن المكتب الدولي تبعا لهذا يلاحظ وجوب إحالة هؤلاء النقابيين على سلطة قضائية نزيهة للبت في أمرهم، كما أعربت اللجنة الإضافية التابعة لمكتب الشغل عن أملها أن تعيد المحاكم الفرنسية النظر في قضايا هؤلاء الموقوفين وأن تطلق سراح الذين لم يتخذ في شأنهم أي ترتيب قضائي وذلك في أقرب الآجال.

(2) استنكرت الجامعة العالمية للنقابات الحرة تكوين المنطقة المحرمة، ورفعت احتجاجا ضد هذه الفعلة غير إنسانية التي تقضي بترحيل حوالي 400.000 ساكن عن أراضيهم وديارهم وصرح الكاتب العام الجامعة بقوله "إن القلق يساورنا ليس فقط لأن 400.000 من الناس قد ينتزعون من أرض أجدادهم بل أيضا المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي قد تتجر عن هذا الإجلاء الجماعي خطيرة كل الخطر، فآلاف المساكن وآلاف الضيعات ستخرب حتما، ما الذي سيحل بعد ذلك بأصحاب تلك الممتلكات بها النساء والأطفال؟ هل سيجدون مأوى يلجؤون إليه....؟

وفي هذا الإطار كونت الجامعة لجنة تحقيق من السادة ألم . باتيت (بلجيكا) وبرتاسكوني (سويسرا) وبايني (إيطاليا) ، سافرت هذه اللجنة إلى تونس، حيث زارت بصفة مندوبين عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد العام للشغل مراكز تجمع اللاجئين الجزائريين، في عين دراهم، ساقية سيدي يوسف، سبيطة.....وفي ختام هذه الجولة نظم رئيس الوفد، ألم باتيت ندوة صحفية جاء فيها « لقد قمنا بزيارة مخيمات اللاجئين في عين ببوش، وعين حمودة، قرية ساقية سيدي يوسف وما فيها من مشردين، وقد أمكننا أن نرى بأعيننا بؤس هؤلاء المساكين، كما أطلعنا على الظروف التي أجبروا فيها على مغادرة

بلادهم، وقد تباحثنا مع السلطات ومع المسؤولين النقابيين قبل الرجوع إلى عاصمة تونس إن
الوضعية الجديدة التي يعيشها اللاجئين لم تستقر بعد وهي أبعد من تستقر.

(3) وضع صندوق التضامن الذي تقرر تأسيسه خلال مؤتمر تونس تحت تصرف العمال
اللاجئين وعائلاتهم إعانة مالية أولى لمساعدتهم لمدة 6 أشهر، قدرها 15 مليون فرنك، كما
وعد برناسكوني بتسديد منحة قدرها 07 ملايين يدفعها الصندوق السويسري للإعانة
الخارجية.

- أرسل الكاتب العام للجامعة العالمية للنقابات الحرة بتاريخ 24 مارس 1958 إلى جميع
المنظمات المنخرطة في الجامعة منشورا جاء فيه " نظرا لخطورة الحالة في الجزائر وآثارها
السيئة على الأقطار المجاورة فإن اللجنة الفرعية قد قررت أن تطلب من جميع المنظمات في
الجامعة أن تقوم بكل الجهودات لإعلام حكوماتها المختلفة والحكومة الفرنسية أيضا بمدى
تأثر النقابات الحرة من سوء الحالة في الجزائر، كما طلبت اللجنة الفرعية من نفس
المنظمات أن تصرح بتأييدها للسياسة التي سلكتها إلى الآن جامعة النقابات الحرة فيما
يخص الجزائر وأن تعبر عن أملها في أن يجعل حد للحرب الجزائرية، فليس للجامعة
للنقابات الحرة من غاية في الجزائر سوى إنهاء الحرب الإجرامية والبحث عن وسيلة تمكن
الفرنسيين والمسلمين من التعايش السلمي في إفريقيا الشمالية. (16)

الاتحاد العام للعمال الجزائريين والسييسل:

تميزت العلاقات بين الاتحاد العام للعمال، والسييسل طوال فترة (1956- 1962)
بالالتباس بسبب تباين الرؤى والمواقف بين الطرفين حول حدود هذه العلاقة، في مرحلة
تتميز بالتنافس المحتدم بين السييسل والجامعة النقابية العالمية؛ فالاتحاد العام للعمال
الجزائريين كان برغماتيا في علاقته مع الجامعة العالمية للنقابات الحرة، ولم يكن انضمامه
إليها على أساس أيديولوجي، بل من أجل الحصول على دعمها ومساندتها لنضاله ضد
الاستعمار الرأسمالي والهيمنة الاستعمارية الفرنسية، وعلى تأييد المعسكر الغربي لصالح

القضية الجزائرية، وكان يرى أن انخراطه في الجامعة لا يجب أن يحول دون حريته في إقامته علاقات طبيعية- خارج إطارها- مع المنظمات النقابية الأخرى في العالم لكسب المزيد من الأنصار والمؤيدين له ولقضية بلاده. (17)

وشرح هذه الحقيقة في المجلة الناطقة باسمه في العدد الصادر بتاريخ 1 نوفمبر 1958 قائلاً: نحن منتسبون إلى السيسل صحيح ولكن النقابة الحرة ليست بالنسبة لنا جدارا حديدياً وأنه ليس من حقنا رفض أية مساعدة، وعدا ذلك فنحن مع إعادة الوحدة إلى كل الحركة العمالية في العالم. (18)

في حين ترى الجامعة العالمية للنقابات الحرة في ذلك عدم انضباط من الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وتخشى أن توصله مع منظمات نقابية شيوعية تسرب الأفكار الشيوعية إلى صفوفه، وبالتالي تحويل وجهته نحو الجامعة النقابية العالمية والمعسكر الاشتراكي، وقد مثل ذلك هاجساً كبيراً بالنسبة إلى الجامعة، وأدى إلى توتر العلاقات بينما وبين الاتحاد وتجلي ذلك في مناسبات عديدة نذكر منها على سبيل المثال: (19)

حينما شارك الإتحاد العام للعمال الجزائريين في اجتماع نقابي خارج إطار الجامعة العالمية للنقابات الحرة " لنصرة الجزائر"، المنظم بالقاهرة من 12 إلى 15 سبتمبر 1958 تحت إشراف الإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، عبرت الجامعة عن استيائها من تلك المشاركة بدعوة أن أغلب الوفود المشاركة فيها شيوعية أو ذات سيول شيوعية، معتبرة ذلك الاجتماع مثالا حياً على التكتيك الشيوعي الذي يتمثل - حسب زعمها - في استغلال قضية عادلة لتحقيق غايات ومصالح خاصة واتهمت الإتحاد الدولي للنقابات العمال العرب بأنه "تحول إلى جبهة شيوعية إضافية" (20)

سعى الإتحاد العام للعمال الجزائريين إلى تبديد مخاوفها عند ما برر قبول حضوره في اجتماع القاهرة، بأنه لا يحق له رفض مساعدة مادية يحتاجها اللاجئون الجزائريون في تونس والمغرب. الذين كانوا يعيشون أوضاعاً إنسانية سيئة وأن هذه المشاركة لا يمكن اعتبارها

توجها للإتحاد نحو المعسكر الاشتراكي وأكد التزامه بميثاق الحركة النقابية الحرة⁽²¹⁾ وتمسك بموقفه السابق، أن هذا الالتزام لا يمكن أن يتحول إلى ستار حديدي يعزله عن جزء هام من الإنسانية لا سيما مجموعة باندونغ التي عبرت عن تضامنها مع القضية منذ مؤتمرها التأسيسي في أبريل 1955، ونفى نفيا قاطعا اعتزامه الانضمام إلى الإتحاد الدولي للنقابات العمال العرب.⁽²²⁾

تابعت الجامعة العالمية للنقابات الحرة بقلق شديد تحركات قادة الإتحاد العام للعمال الجزائريين واتصالاتهم مع المنظمات النقابية اليسارية، وأدانت الزيارات التي قاموا بها إلى ألمانيا الديمقراطية 2 أكتوبر 1958 وإيطاليا جانفي 1959، وتشيكوسلوفاكيا 1959 وأجروا اتصالات مع المنظمات النقابية في هذه البلدان، وحصلوا خلالها على دعم مالي ومادي لفائدة اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب، كما شارك ممثل عن الإتحاد العام للعمال الجزائريين في اجتماع الدار البيضاء "ماي 1959 الذي دعت إليه النقابة الدولية للتضامن مع عمال وشعب الجزائر المنبثقة عن اجتماع "نصرة الجزائر" بالقاهرة، وحضره ممثلون عن الجامعة النقابية العالمية والإتحاد الدولي للنقابات العربية، وعبرت السيغل كذلك عن انزعاجها الشديد حينما علمت بأن الإتحاد أرسل ستة من عماله لمتابعة دورة تكوينية في مدرسة للمناضلين النقابيين الأفارقة التي نظمتها الجامعة النقابية العالمية في بودابست بالمجر بداية من 30 أوت 1959 معتبرة ذلك تجاوزا وخروجا عن التزامات المنخرطين في صفوفها.⁽²³⁾

مواقف السيغل من القضية الجزائرية:

رغم الالتباس في العلاقات بين الإتحاد والسيغل، فقد دافعت هذه الأخيرة عن الحركة النقابية الحرة في الجزائر باعتبارها شرطا ضروريا للحياة الديمقراطية ونددت في مناسبات عديدة بالإجراءات القمعية التي اتخذتها السلطات الفرنسية في حق مناضلي الإتحاد العام للعمال الجزائريين خلال سنتي 1956 - 1957.

- طالبت من الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتدخل لوضع حد للإجراءات التعسفية الفرنسية في الجزائر، والسماح بحرية العمل النقابي، كما تقدمت بشكوى إلى منظمة العمل الدولية واحتجت لديها بشدة ضد الانتهاك الخطير للحريات النقابية من طرف حكومة عضو في تلك المنظمة، وأبلغت مكتب العمل الدولي بتلك الانتهاكات، واحتجت لدى السلطات الفرنسية في الجزائر على الإجراءات القمعية التي اتخذتها ضد الاتحاد العام للعمال الجزائريين وطالبتها بعودة الحريات النقابية في الجزائر والإفراج عن النقابيين المعتقلين والسماح بحرية الصحافة النقابية وإلغاء كافة الإجراءات التي تعيق النشاط النقابي العادي.⁽²⁴⁾

- كما قدمت الجامعة العالمية للنقابات الحرة على إثر اغتيال عيسات إيدير الكاتب الأول للاتحاد العام للعمال الجزائريين، شكوى ضد فرنسا إلى لجنة حقوق الإنسان، بالأمم المتحدة وشكوى إلى مكتب المنظمة العالمية للشغل، وطالبت البرقية الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بفتح تحقيق نزيه في قضية اغتيال عيسات إيدير.⁽²⁵⁾

أما موقف السيسل من القضية الجزائرية فقد سائر تطور الأوضاع السياسية في الجزائر وفرنسا، وتزايد الدعم العالمي لهذه القضية من القوى الديمقراطية في العالم خاصة الدول الاشتراكية، ودول الكتلة الأفرو-آسيوية، ومع الضغوط التي مارسها عليها الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والنقابات المغاربية لاتخاذ مواقف صريحة وجريئة داعمة لنضال الشعب الجزائري من أجل نيل حريته واستقلاله الوطني، وفي هذا الصدد دعت لجنيتها التنفيذية في اجتماعها المنعقد بتاريخ نوفمبر 1956- بخصوص الجزائر- الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية عشرة إلى اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية الكفيلة بوضع حد لإراقة الدماء في الجزائر وإرساء أسس لحل المشكل الجزائري طبقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حقوق الإنسان، ولضمان أكبر قدر من الفاعلية لموقفها حثت الجامعة كافة المنظمات النقابية المنخرطة فيها والتابعة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة الضغط على حكومتها لدعم هذا الموقف.⁽²⁶⁾

صادقت السيسل في مؤتمرها الخامس المنعقد في تونس بتاريخ جويلية 1957 على لائحة دعت فيها طرفي النزاع إلى التعجيل ببدء المفاوضات للتوصل إلى اتفاق حول وقف إطلاق النار على أساس اعتراف فرنسا بـ "الأمة الجزائرية" وبحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، مقابل تأكيد "الجزائريين" عزمهم على احترام مصالح سكان الجزائر في نطاق الصداقة الفرنسية الجزائرية.⁽²⁷⁾

تشير المصادر أن اللجنة التنفيذية للسيسل قدمت أمام المؤتمر لائحة تؤكد فيها على ضرورة الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها، غير أن المؤتمر رأى أن هذه الجملة تذهب إلى ابعدها مما كان يمكنه في الوقت الحاضر من الموافقة عليه، إرضاء للوفد الفرنسي الحاضر في المؤتمر وتجنباً لحدوث انشقاق في صفوف اللجنة اكتفت اللجنة باللائحة السابقة.

غير أن المتأمل في محتواها يجد غياب أية إشارة إلى جبهة التحرير الوطني كهيئة تمثل الشعب الجزائري يجب على فرنسا التفاوض معها، بل اقتصر على ذكر الشعب الجزائري فكأنه هناك فرق بين الشعب الجزائري وجبهة التحرير الوطني الناطقة باسمه والمعبرة بغير منافس عن مطامحه الحقيقية.

وليس هذا هو التناقض الوحيد الذي امتازت به اللائحة بل يمكن أن نلاحظ اضطراب المؤتمر في شأن الجزائر، وترده بين موقف صارم تجاه فرنسا، كما عبر عنه بعض الوفود، خاصة الوفد الأمريكي بقيادة "ايروين براون" وكما هو كان من المنتظر من هيئة تريد أن تدافع عن مطامح الشعوب وحقوقها، وبين موقف لين يكون بمثابة إنذار لفرنسا.

ومهما قيل عن اللائحة، فيمكن اعتبارها من الناحية المعنوية تعزز مطالب الشعب الجزائري وتؤيد كفاحه في سبيل استقلال بلاده وسيادتها، وما تعيين الكاتب العام للعمال الجزائريين كعضو بالنيابة في اللجنة التنفيذية للجامعة إلا تأكيد لذلك واعتراف بالواقع الملموس، الذي أكده وفد أمريكا اللاتينية عندما صرح قائلاً: بعد ثلاث سنوات من كفاح دام

عنيف يقوده الشعب الجزائري ليحصل على استقلاله لم يعد هناك مكان للشك أو الريبة،
فإرادة الشعب الجزائري وتصميمه على نيل الحرية تبرز بوضوح وقوة لكل واحد منا.

بدخول الحرب في الجزائر عامها الخامس انتقد الاتحاد العام للعمال الجزائريين عدم
نجاعة تدخل السيسل والمنظمات النقابية المنخرطة فيها، وعبر عن خيبة أمله وشعوره
بالإحباط والمرارة من مواقف العمال في الغرب "أوروبا وأمريكا" تجاه القضية الجزائرية متهما
إياهم بالتقصير وعدم الجدية في دعمها؛ حيث لم يتحقق شيء على الإطلاق من تلك اللوائح
التي تمت المصادقة عليها بالإجماع في مؤتمر الجامعة بتونس، بخصوص بدء المفاوضات
وإنهاء الحرب وشن الاتحاد هجوما عنيفا على العمال الأوروبيين والأمريكيين لأنهم في نظره
غير مستعدين للوقوف ضد الحرب الاستعمارية ولم يتخلصوا بعد من الإرث والتقاليد
الاستعمارية الراسخة في وجدانهم ويفتقدون إلى الروح النضالية، وأن مساعيهم تقتصر على
بعض الهبات النقدية والعينية، وعلى إصدار لوائح خيالية وغير عملية فهؤلاء العمال
يفضلون التمتع بما ينعمون به من عيش رغيد ولا يبالون بما تقوم به حكوماتهم الرجعية من
جرائم، عوض التصدي لها بقوة والتعبير عن تضامنهم مع العمال الجزائريين واتهم
بالخصوص:

- العمال الفرنسيين وقادتهم بالوقوف إلى جانب الرأسماليين والسلطات الفرنسية في حريها
ضد الشعب الجزائري بدافع الشعور الوطني.

- العمال والرأسماليين الإنجليز والأمريكان بتزويد فرنسا بأسلحة الحلف الأطلسي الفتاكة
ودعم المجهود الحربي الفرنسي.

- قادة المنظمة النقابية البريطاني لأنهم لم يجرؤوا حتى على مجرد طرح مشكلة استمرار
الحرب في الجزائر أثناء مشاركتهم في مؤتمر الأحزاب الاشتراكية في 1958/09/29 بـسكار
بوروغ بالمملكة المتحدة.

- رئيس المنظمة النقابية الأمريكية الذي لم يمنع حضوره ضمن أعضاء الوفد الأمريكي في الجمعية العامة للأمم المتحدة من قيام الوفد بالتصويت لصالح المستعمر الفرنسي وبإضفاء الشرعية على الحرب في الجزائر⁽²⁸⁾ و أن ممثل هذه المنظمة في أوروبا أدلى بتصريح في باريس لصالح سياسة ديغول في الجزائر، قائلاً: قامت جبهة التحرير بخطأ فادح بتوجهها نحو الشرق، ورفضها اليد الممدودة من طرف الجنرال ديغول، الحل الوحيد للوصول إلى المفاوضات هو قبول اقتراحه.⁽²⁹⁾

في مقابل هذا توجه الاتحاد العام للعمال الجزائريين ببناء إلى جميع عمال العالم للتعجيل بتقديم المساعدة الفعلية والمساندة الملموسة لطموحات لشعب الجزائري في الحرية والسلم وفرض تسوية سلمية للحرب في الجزائر من خلال مفاوضات جدية بين الحكومة المؤقتة، والحكومة الفرنسية واقترح آلية لدعم القضية في المرحلة الراهنة من خلال القيام بما يلي:

- تعيد تأكيد موقفها من القضية الجزائرية بكل قوة ووضوح.
- وترسل وفدا عنها إلى هيئة الأمم المتحدة أثناء مناقشة القضية الجزائرية يشارك فيها مثل عن السيسل.
- التعجيل بإدانة الانتخابات التي نظمتها السلطات الفرنسية تحت ضغط الجيش الفرنسي.
- يتدخل جميع العمال وكافة المنظمات في الجامعة لدى حكوماتهم للمطالبة ببدء المفاوضات المباشرة بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة الجزائرية لإيجاد حل للقضية الجزائرية يلبي طموحات عمال وشعب الجزائر⁽³⁰⁾. ويبدو أن حدة هذه الانتقادات قد جعلت الجامعة تصادق في اجتماعها المنعقد ببروكسل بتاريخ 16 ديسمبر 1959 على لائحة تطالب طرفي النزاع الجزائري والفرنسي بإجراء مفاوضات مباشرة بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني للوصول إلى اتفاق يضمن حق تقرير المصير للشعب الجزائري، كما

وجهت اللائحة نداء إلى فرنسا بوجوب احترام الحريات النقابية في الجزائر والابتعاد عن الإجراءات التعسفية في حق نقابيتها. (31)

وتدعيما للموقف صادق مؤتمر النقابات الأمريكية المنعقد بمدينة سان فرانسيسكو بالإجماع على لائحة تخص الجزائر ومما جاء فيها: « لقد أصبحت إفريقيا ميدانا حربيا تواصل فيه الشعوب المستعمرة كفاحها في سبيل حريتها، ومنذ الحرب العالمية الأخيرة قطعت الشعوب الإفريقية أشواطا كبرى في طريق التقدم في كفاحها، إلا أن امتناع فرنسا عن الاعتراف بحق الاستقلال للمجاهدين الجزائريين الذين يكافحون منذ 5 سنوات هو الذي يمثل أكبر عائق في وجه هذا التقدم، واعترافا منا بأن استتباب السلم وانتشار الحرية في العالم يستوجب التوقيف العاجل لحرب الجزائر البشعة وإجراء مفاوضات تساعد على تكوين جمهورية ديمقراطية جزائرية فإن مؤتمرا يطالب حكومتنا ويطالب الأمم المتحدة بمساندة التدابير التالية:

1. إجراء مفاوضات مع جبهة التحرير لإيقاف القتال.
 2. إطلاق سراح عاجل من الجانبين للمساجين الموقوفين من طرف السلطات العسكرية والمدنية .
 3. إجراء انتخابات ديمقراطية في الجزائر تحت مراقبة هيئة الأمم المتحدة مع منح المساواة التامة في الانتخاب والدعاية لجميع الساكنين بالجزائر من فرنسيين وجزائريين.
- هذه الانتخابات يجب أن تضمن تأسيس حكومة جزائرية ديمقراطية تتمتع بالسيادة المطلقة سواء في سياستها الداخلية أو الخارجية وتضمن بدورها لكافة المواطنين والأقليات أيضا بدون تمييز في الجنس أو الدين نفس الحقوق السياسية والإمكانات الاقتصادية.
- وعند تشكيل هذه الحكومة الديمقراطية يمكنها أن تتفاوض مع فرنسا بشأن العلاقات المقبلة والتعاون مع تونس والمغرب لإحداث جامعة ديمقراطية شمال إفريقيا. (32)

في اجتماع اللجنة التنفيذية للسيسل في دورتها الثلاثين ببروكسل من 30 أكتوبر 2 نوفمبر 1961، صادقت على لائحة بخصوص الجزائر، وجهت من خلالها نداء مستعجلا لاستئناف المفاوضات في أقرب الآجال، بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وعبرت عن أملها في التوصل إلى اتفاق بين الطرفين على أساس مبدأ حق تقدير المصير يؤدي إلى الاعتراف الصريح باستقلال الجزائر ووحدة ترابها، وأدانت الأعمال الوحشية التي تقوم بها منظمة الجيش السري الفرنسي في الجزائر، باعتبارها تمثل عائقا خطيرا أمام تحقيق السلام في الجزائر، داعية الأمم المتحدة إلى العمل من أجل التعجيل بحل المشكل الجزائري، وطالبت الحكومة الفرنسية بأن تطلق فورا جميع المعتقلين الجزائريين لأسباب سياسية، وخاصة الوزراء الخمسة على رأسهم أحمد بن بلة حتى يتمكنوا من المشاركة في المفاوضات.⁽³³⁾

بمناسبة توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في 18 مارس 1962، أصدرت السيسل بيانا هنأت فيه الطرفين، وعبرت عن رضاها التام للتوصل إلى هذا الاتفاق وتباهت بمساهماتها الملموسة في حل القضية الجزائرية وبدعمها، منذ البداية، لنضال الشعب الجزائري من أجل حق تقرير المصير ونيل الاستقلال، وبوقوفها الدائم إلى جانب الاتحاد العام للعمال الجزائريين في كافة المراحل الصعبة التي مرت بها الثورة الجزائرية، مؤكدة استمرارها في دعمه بنفس القوة ليتمكن من الإسهام في بناء دولة قوية حرة تسودها قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.⁽³⁴⁾

إلى جانب هذا الدعم، الذي كان معنويا في كثير من مراحله، فقد قامت الجامعة بتقديم مساعدات مالية لفائدة اللاجئين الجزائريين عن طريق صندوق التضامن العالمي الذي قررت الجامعة إحداثه في مؤتمرها الخامس المنعقد بتونس، وصادق المكتب التنفيذي للجامعة في نوفمبر 1959 على تخصيص مبلغ 15.000.000 فرنك لفائدة الاتحاد العام للمال الجزائريين لتمويل أنشطته خلال 6 شهور.⁽³⁵⁾

ولصرف هذه المساعدة المتواضعة أعد الاتحاد العام للعمال الجزائريين بالتعاون مع الاتحاد التونسي للشغل برنامج لأنشطته النقابية والاجتماعية خلال سنة 1958 تضمن اقتراحا بصرف منحة تنقل لـ 32 عاملا جزائريا يتابعون دروسا نقابية في مدرسة تكوين الإطارات النقابية التابعة للاتحاد التونسي للشغل، ومنح لـ 86 عاملا جزائريا يواصلون تكوينهم المهني في اختصاصات مختلفة بالإدارات والمؤسسات الاقتصادية التونسية، ومساعدة مالية شهرية قدرها 5000 فرنك لـ 268 عائلة من العمال اللاجئين المسجلة أسماؤهم لدى الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وتخصيص ميزانية سنوية للمقر المركزي للاتحاد بتونس تسيير إدارته وتسديد المصاريف التي تطلب نشاطه بالخارج.

وقد كلف التليي بتقديم هذا البرنامج إلى اللجنة التنفيذية للسيسل، ورسالة للاتحاد العام للعمال الجزائريين تمنى فيها تنفيذ هذا البرنامج لتغطية احتياجات اللاجئين الجزائريين التي تزداد يوما بعد يوم، من جراء آلة الحرب الفرنسية المستمرة وقد ردت اللجنة على طلب الاتحاد العام للعمال الجزائريين في النصف الثاني من عام 1958 بموافقة جزئية فقط، تقضي بصرف منحة شهرية لـ 268 عاملا جزائريا عائلا تهم تقدر بـ: 3000 فرنك.⁽³⁶⁾

وحيث اقترنت الحرب في الجزائر على نهايتها، أظهرت السيسل حماس غير عادي وغير مسبوق لدعم الاتحاد، وهو بدون شك لغرض التوظيف السياسي لفترة ما بعد الحرب، فاتخذت من خلال صندوق التضامن العالمي، قرار يمنح الاتحاد بعد وقف إطلاق النار مباشرة مبلغا قدره 50.000 دولار لمساعدته على بناء الحركة النقابية الحرة، في الجزائر، ولكي يضمن لنفسه موقفا قويا وبارزا في المجتمع الجزائري، ويكون بمثابة المحرك للديمقراطية، وبالمناسبة أحصت قيمة مساعداتها للاتحاد في إطار صندوق التضامن العالمي في الفترة (1956- 1962) بـ: 375.000 دولار لتنفيذ برامجه الخاصة بالتكوين النقابي والمهني لفائدة العمال الجزائريين اللاجئين، وبأنها تبرعت بمبلغ 1000 دولار لتمويل حملة المفوضية السامية للاجئين التابعة للمتحدة لمساعدة اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب.

رغم المساعدات المادية والمعنوية التي قدمتها السيسل للاتحاد وجهودها الكبيرة، في حل القضية الجزائرية، فإن هذا الأخير لم يخصصها بالشكر، ولا حتى بالذكر، من بين المنظمات النقابية في العالم التي ساهمت بفاعلية في حل المشكل الجزائري حيث عبر في خطابه بمناسبة وقف إطلاق النار في 18 مارس 1962 عن اعترافه بالجميل لكافة المنظمات النقابية في العالم لتضامنها الفعال مع نضال لشعب الجزائري وللطبقة العاملة عبر العالم لدعمها الأخوي واللامشروط.

وتكيفاً مع سياسة الجزائر بعد الاستقلال قرر الاتحاد الانسحاب من السيسل عملاً بسياسة الحياد الإيحائي التي ينتهجها الاتحاد في علاقاته مع كافة المنظمات النقابية العالمية، وقرر الانضمام إلى الاتحاد الدولي للنقابات العمالية العربية في نوفمبر 1964!⁽³⁸⁾

الخاتمة:

في ختام هذه المقالة، تخلص إلى النتائج التالية:

1. تبني الاتحاد العام للعمال الجزائرية خدمة للقضية وتنفيذا للمخطط المرسوم من طرف التحرير الوطني، لسياسة رشيدة برغماتية متفتحة، أكسبه تأييد التنظيمات النقابية في العالم باختلاف إيديولوجياتها للقضية الجزائرية.

2. أن انضمام الاتحاد العام للعمال الجزائريين للسيسل لم يكن على أساس إيديولوجي وإنما كان يهدف إلى الاستفادة من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وحركتها النقابية داخل الجامعة للضغط على فرنسا من أجل إيجاد حل للقضية الجزائرية.

3. الدعم الذي قدمته السيسل والمنظمات التابعة لها للاتحاد العام للعمال الجزائريين والقضية الجزائرية، هام ولا يستهان به، ولكنه لا يستجيب للحاجيات المتزايدة التي فرضتها الأحداث التي عاشتها الجزائر، ولا للأمال التي علقها الاتحاد عليها في قدرة هذه النقابة في وضع حد للمذبحة الدائرة في الجزائر و التأثير في سياسات دولها الداعم لفرنسا في حربها في الجزائر.

4. تعاملت السيسل مع الاتحاد بمنطق الحرب الباردة الهادف إلى حصر النفوذ الشيوعي دون أن تكون لديها نية في رؤية مبادئها تطبق في الجزائر، وربما كانت هذه السياسة وراء تغيير الاتحاد لنهجه السياسي بعد الاستقلال.

الهوامش:

- (1) : زدرافكوبيكار: الجزائر شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر ترجمة فتحي سعدي، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص 265.
- 2: A.o.M.81F/109 : services des affaires algériennes, documentation, note, brochures rapports,.....1959/1960.
- 3 : IBID
- 4 :IBID
- (5) : ردرافكوبيكار: مرجع سابق، ص 271.
- (6) : رشيد خطاب: أصدقاء الخاوة، ترجمة حافي مصطفى، دار خطاب، الجزائر، 2013، ص 392.
- (7) : سالم بويحيى : العلاقات النقابية المغاربية، ودور الطبقة العاملة في وحدة المغرب الغربي (1946- 1959) المجلة التاريخية المغاربية، عدد 43 /44، تونس، نوفمبر 1986، ص 67.
- (8) : محمود آيت مدور: الحركة النقابية المغاربية، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 183.
- (9) : سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح، ثر محمد حافظ الجمالي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ص 516.
- (10) : محمد آيت مدور: مرجع سابق، ص 183.
- (11) : "الاتحاد العام للعمال الجزائريين في كفاحه التحرري"، المجاهد، عدد11، 1957/11/1.
- (12) : "مؤتمر نقابات المغرب الكبير بطنجة" المجاهد، عدد 12، 1957 /11/10.
- (13) : "جامعة النقابات الحرة في خدمة العمال اللاجئيين الجزائريين بتونس، المجاهد، عدد 22، 1958/4/15..
- (14) : سالم بويحيى : مرجع سابق، ص ص 88- 89.
- (15) : المجاهد، عدد 12، مرجع سابق.
- (16) : المجاهد، عدد 22، مرجع سابق.
- (17) : سالم بويحيى : "العلاقات بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين والجامعة العالمية للنقابات الحرة، المحلة التونسية للعلوم الاجتماعية، عدد 141، تونس، 2013، ص 47.
- (18) : سليمان الشيخ: مرجع سابق، ص 517.
- (19) : سالم بويحيى : العلاقات بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين، مرجع سابق ص 47.
- 20: A.O.M 81F / le F.L.N. et l'étranger, lettre de krame (J.B0.)
- 21 : réunion syndical du Caire, revue l'ouvrière algérien n° 1, 1/11/1958.
- (22) : سليمان الشيخ: مرجع سابق، ص 517.
- (23) : سالم بويحيى: العلاقات، مرجع سابق، ص ص 48- 49.
- (24) : المجاهد، عدد 22، مرجع سابق.
- (25) : صدى اغتيال الشهيد عيسات إيدير في العالم، المجاهد، عدد 48، 1959/08/10.
- (26) : سالم بويحيى : العلاقات، مرجع سابق، ص 63.
- (27) : "حول لائحة الجامعة العالمية للنقابات الحرة بخصوص الجزائر"، المجاهد، عدد 8، 1957/7/5.
- (28) : سالم بويحيى: العلاقات، مرجع سابق، ص.ص 66- 67.
- 29 : A.O.M 81F/114.le .F.L.N et U.S.A
- (30) : سالم بويحيى : العلاقات، مرجع سابق، ص 67.

31 :A.O.M.:F/117 6ème congrès de la C.I.S.L

(32) : موقف النقابات الأمريكية، المجاهد، عدد523، 1959/10/5.

33 :AOM 81F/2427 30ème congrès de la C.I.S.L

34 : A.O.M 81F/2427 : C.I.S.L cuminique spécial : le mouvement des syndicats libres salue -le cessez le feu- en Algérie

(35) : المجاهد، عدد 22، مرجع سابق.

(36) : سالم بويحي: العلاقات، ر ع سابق، ص ص 58 - 59.

(37) : نفس المرجع، ص 61

(38) : نفس المرجع ، ص 71.